أهمية الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة

نوال قاسم بدحي

قسم العلوم الاقتصادية – جامعة عدن

DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v3i2.146

الملخص

هدف البحث إلى بيان أهمية الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة، إذ حظيت الشراكة المجتمعية بين القطاع العام والخاص باهتمام كبير في مختلف دول العالم بعد أن اتضح بأن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على جمع وحشد كافة إمكانيات المجتمع لتحقيق أهدافها التنموية التي تقودنا إلى تحقيق التنمية المستدامة. وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الكيفي في بيان أهمية الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة بما يتفق مع أهداف الدراسة. وخلص البحث إلى عدد من الاستنتاجات، أهمها؛ أن الشراكة المجتمعية تعتبر قاطرة التنمية من أجل العبور لمجتمع جديد تتكامل فيه أدوار جميع عناصره، بما يحقق رغبات وطموحات جميع فئاته لتحقيق الرفاهية المنشودة التي هي غاية التنمية المستدامة . وأن الانعكاسات السلبية للحرب التي تشهدها اليمن منذ عام 2015م أثرت بشكل كبير جدًا على مسار مشاركة أفراد المجتمع والقطاعات المختلفة في عملية التنمية، ناهيك على أنها أطاحت ودمرت كل ما تحقق من تحسن في مؤشرات التنمية في اليمن. وقد تم الخروج بعدد من التوصيات، أهمها؛ ضرورة وضع استراتيجية عمل وطنية تقوم على التكامل بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، لدعم جهود الرعاية والتنمية الاجتماعية بما يحقق تنسيق وتكامل الأدوار والخطط، من خلال إشراك جميع فئات المجتمع. كذلك يجب على الدولة أن تكون المظلة الحاضنة لنجاح الشراكة بين جميع مكونات المجتمع المحلي، وذلك من خلال تبني السياسات والخطوات الفاعلة التي تعمل على تحقيق الشراكة المجتمعية الفاعلة لتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة.

Abstract

The aim of the research is to demonstrate the importance of community partnership in achieving sustainable developmen , as the community partnership between the public and private sectors has received great attention in various countries of the world after it became clear that the process of economic and social development depends on collecting and mobilizing all the capabilities of society to achieve its development goals that lead us to achieve sustainable development . The researcher relied on the qualitative approach to show the importance of community partnership in achieving sustainable development in line with the objectives of the study . The research reached a number of conclusions , the most important of which are, The community partnership is the locomotive of development in order to cross into a new society in which the roles of all its elements are integrated, in order to achieve the desired well-being, which is the goal of sustainable development . And the negative repercussions of the war that Yemen has witnessed since 2015 have greatly affected the path of participation of members of society and various sectors in the development process, not to mention that it overthrew and destroyed all the improvement in development indicators in Yemen .A number of recommendations were made, the most important of which are, The need to develop a national action strategy based on integration between the state, the private sector and civil society institutions , to support welfare and social development efforts in order to achieve coordination and

integration of roles and plans, through the involvement of all segments of society . The state must also be the incubator for the success of the partnership between all components of the local community, by adopting policies and effective steps that work to achieve effective community partnership to achieve sustainable community development

المقدمة :-

لقد حظيَت الشراكة المجتمعية بين القطاعين العام والخاص باهتمام كبير في مختلف دول العالم بعد أن اتضح بأن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على جمع وحشد كافة إمكانيات المجتمع، لذلك تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى استحداث تشريعات ونظم لتبنَي التنظيمات، التي تسهم فيها كافة قطاعات المجتمع في تخطيط وتنظيم وتوجيه إدارة وتشغيل المشروعات وتنظيمات الأعمال المختلفة، والعمل على تطويرها وتنميتها.

وتمثل الشراكة المجتمعية المنطلق الاستراتيجي لأنشطة العديد من المنظمات في المجتمعات المتطورة التي تُعنى بخدمة المجتمع، ومن أجل نجاح المشاركة المجتمعية في تحقيق هدفها الرئيسي وهو تحقيق التنمية المستدامة تبنت غالبية الدول فكرة وضع "استراتيجية التنمية المستدامة" التي تمثل الركيزة الأساسية في مسيرة التنمية الشاملة في هذه الدول، وقد تبنّت الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يُقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر، بما لا يخلُّ بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ومن ثمَ يرتكز مفهوم التنمية الذي تتبنّاه الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

وحتى يتسنى لنا تحقيق الهدف العام للبحث فإنه سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية، يتضمن المحور الأول المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة، بينما يتناول المحور الثاني مفهوم الشراكة المجتمعية، ويشتمل المحور الثالث على بيان أهمية الشراكة المجتمعية في التنمية المستدامة.

مشكلة البحث :-

تتمثل مشكلة البحث في أن النظرة التقليدية للتنمية لم تأخذ بعين الاعتبار الدور الذي يلعبه القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في مشاركة الدولة ممثلة في القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة، ولاسيما في ظل التوجه العالمي نحو تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي فإن تحقيق التكامل والتظافر بين كافة قطاعات المجتمع يعد الركيزة الأساسية في نجاح المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة.

وانطلاقًا من هنا فإن إشكالية البحث تتمحور حول سؤال رئيسي: ما مدى أهمية المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة؟

أهداف البحث :-

يسعى البحث إلى بيان المشاركة المجتمعية وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها، وذلك من خلال حشد وتفعيل كافة طاقات قطاعات المجتمع من أجل ذلك، لذا فإن ملامح هذا البحث تتمثل في الأهداف الآتية:

1) التعريف بمفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وأبعادها المختلفة.
2) التعريف بمفهوم المشاركة المجتمعية.
3) بيان أهمية المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها.

أهمية البحث :-

يعتبر كل من موضوعي المشاركة المجتمعية والتنمية المستدامة من الموضوعات الحديثة التي برزت على الساحة الاقتصادية؛ والتي لم تلقَ

الاهتمام والبحث الكافيين – خصوصًا في اليمن – ومن خلال البحث المكتبي تبين أن هناك ندرة في وجود دراسات محلية تناولت الشراكة المجتمعية وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة؛ وهي تعد فجوة معرفية، لذا جاء هذا البحث ليسلط الضوء على أهمية المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة.

منهج البحث :-

اعتمدت الباحثة على المنهج الكيفي في بيان أهمية المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة بما يتفق مع أهداف البحث.

مصطلحات البحث :- التنمية المستدامة – الشراكة المجتمعية.

الدراسات السابقة :-

1) دراسة معاري، ضحى (2018م) – بعنوان "الشراكة المجتمعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني - مؤسسة مجموعة الاتصالات الفلسطينية للتنمية المجتمعية نموذجًا"

هدف البحث إلى التعرف على واقع الشراكة المجتمعية ما بين القطاع العام والقطاع الخاص في المجتمع الفلسطيني، واستهدف البحث مؤسسة مجموعة الاتصالات الفلسطينية للتنمية المجتمعية نموذجاً عن القطاع الخاص، وذلك بصدد التعرف على ماهية الشراكة المجتمعية بينها وبين المؤسسات الأهلية، و التعرف على مدى ما تحققه مؤسسة مجموعة الاتصالات الفلسطينية للتنمية المجتمعية من تنمية مستدامة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

وأبرز ما توصل إليه البحث أن مؤسسة مجموعة الاتصالات الفلسطينية للتنمية المجتمعية تستند إلى مبدأ المسؤولية المجتمعية في غالبية برامجها، ولكنها في الوقت نفسه لم تطور في مستوى أدائها لتصل إلى شراكة مجتمعية إلا في نطاق ضيق مع مؤسسات شريكة تنسجم و رؤية مؤسسة مجموعة الاتصالات الفلسطينية للتنمية المجتمعية، خاصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، .وبالرغم من محدودية الشراكة المجتمعية ما بين مؤسسة مجموعة الاتصالات الفلسطينية للتنمية المجتمعية والمؤسسات الأهلية من القطاع العام، إلا أن هذه الشراكة لا تنسجم مع مبادئ مبادرة (Pathways to Excellence) كما أنها لم تستند إلى مبدأ شراكة مع مؤسسات لحقوق أو شؤون المرأة، في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات كما ولم تكن رؤيتها شاملة لكافة مجالات الهدف التنموي الخامس وفقًا لرؤية هيئة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للعام 2015م.

2) دراسة القيق، فريد (2015) – بعنوان " دور الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة – الخطط التنموية الاستراتيجية للمدن الفلسطينية كحالة دراسية" :-

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المشاركة المجتمعية في إعداد الخطط التنموية الاستراتيجية، والتي تعتبر حسب دليل الإجراءات المتبع في إعداد هذه الخطط الركيزة الأساسية في رسم ملامح التطوير لهذه المدن. كذلك يتطرق البحث إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي في المدن الفلسطينية.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود رغبة وتوجه إيجابي لدى الأفراد نحو المشاركة المجتمعية وإدراكهم لأهمية الدور الذي يقومون به في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي. كما نوهت الدراسة إلى طبيعة العمل المتخصص الذي واكب بعض مراحل إعداد الخطط التنموية الاستراتيجية، وضرورة رفد لجنة ممثلي المجتمع المحلي بالكوادر الفنية وبالدراسات التفصيلية، وتزويدهم بالاستشارات والمعلومات اللازمة التي تعينهم على اتخاذ القرارات الصائبة.

وأوصت الدراسة بضرورة إشراك ممثلي المجتمع المحلي في كافة مراحل التخطيط الاستراتيجي، وتوسيع نطاق العمل التطوعي لأفراد الحي؛ وذلك لتعزيز قدرات البلديات على مواجهة المشكلات ومعالجتها. كذلك رأت الدراسة أنه من الضروري أن يتم مأسسة العمل في الجهات القائمة على تفعيل دور المواطنين في تنمية المجتمع وتطويره، بحيث تصبح المشاركة المجتمعية أداة أساسية في أي عمل مستقبلي يستهدف الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين البيئة العمرانية للمجتمع.

3) دراسة سكيك، أمجد ناهض (2012) – بعنوان "دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في مدينة غزة" :–

هدفت الدراسة إلى دراسة دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية الحضرية في مدينة غزة، حيث تعتبر أهم روافد التخطيط التنموي، والتخطيط التنموي أحد أهم وظائف عملية التخطيط الحضري.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، أهمها؛ ضرورة تفعيل دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة غزة، والتي يمكن من خلالها الارتقاء بالمناطق الحضرية، ووضع إطار نظري من شأنه أن يفعل دور مشاركة لجان الأحياء في التنمية الحضرية المستدامة.

من خلال استعراض هذه الدراسات يمكن القول إن الدراسات السابقة التي اطلعت عليها الباحثة تتناول دراسة وبيان أهمية المشاركة المجتمعية في زاوية واحدة من زوايا التنمية، إذ ركزت دراسة معاري على دور المشاركة المجتمعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال علاقة القطاع العام بالخاص، في حين ركزت دراسة القيق على بيان هذا الدور من خلال التخطيط الاستراتيجي التنموي، وجاءت دراسة سكيك لتركز على بيان هذا الدور من خلال تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

وتأتي هذه الدراسة لتحاول أن تتوسع في بيان أهمية الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الدور الذي يلعبه كل مكون من مكونات المجتمع المختلفة بالتركيز على تكوين قاعدة معرفية متكاملة يمكن الاستناد عليها في تحقيق هذا الدور مستقبلًا، ناهيك عن الخصوصية التي يتسم بها الوضع الراهن في اليمن، ناهيك عن ندرة الدراسات المحلية التي تناولت هذا الموضوع – بحسب وجهة نظر الباحثة – لذا جاءت هذه الدراسة لتكون بمثابة قاعدة معرفية أولية تنبثق منها دراسات محلية متخصصة ومتعمقة لتحقيق هذا الدور.

المحور الأول– المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة:–

عرفت التنمية تاريخيًا بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن، بل ذهب البعض الى إعطاء تحديد كمي للزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي وإلى معدلات التزايد السكاني، ورغم الاهتمامات بالمجالات الأخرى كالصحة والتعليم، إلا أن النظرة الغالبة كانت اقتصادية، بمعنى أنها كانت تركز على زيادة الإنتاج من خلال مزيج ملائم من المدخرات والاستثمارات، أي أن التنمية ليست سوى مرادفًا للنمو الاقتصادي السريع(العيسوي , 2003 : 17).

إلا أن الدراسات خاصة في الخمسينيات والستينيات والسياسات المعتمدة، أوضحت عدم صواب مفهوم التنمية الذي يختزل التنمية إلى مجرد النمو الاقتصادي السريع، فقد شهدت بلدان نامية معدلات نمو للدخل الوطني قريبة من ذلك الذي اعتبر معدلًا مرغوبًا رغم ذلك بقيت مستويات المعيشة فيها بلا تحسن واستمرت قطاعات واسعة من سكانها تعاني من الفقر والجهل والمرض

والتعطل. وهكذا تم الهجوم على مفهوم النمو الاقتصادي لإفساح المجال للتنمية لإلغاء الفقر وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتوسيع فرص العمل، وإشباع الحاجات الأساسية، وذلك إلى جانب النمو، وبالتالي تم صقل مفهوم جديد للتنمية عمل على تحجيم دور العنصر الاقتصادي في مفهوم التنمية، وإبراز دور الجانب الاجتماعي ممثلًا في الصحة والتعليم والفقر والسكن والبطالة وغيرها من المؤشرات التي تعكس إلى جانب النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية الاجتماعية(عماري, 2008: 3).

مفهوم التنمية المستدامة :-

لقد نشأ مفهوم التنمية المستدامة نتيجة النقص الملحوظ في النماذج السابقة للنمو والتنمية التي لم توفر قاعدة عريضة وكافية يستند إليها في إصدار الأحكام المتوازنة عن تكاليف ومنافع مختلف السياسات التنموية، فقد طرح هذا المفهوم لأول مرة من خلال وزير البيئة الدانماركي الأسبق بروتلاند عام1987 ومنذ ذلك الحين أصبحت التنمية المستدامة شعارًا ومصطلحًا مسلمًا به من قبل المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية(الغامدي, 2006: 5).

وبالرغم من أن المصطلح قد يكون جديدًا إلا أن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتمامًا جديدًا بل هي مطلب قديم ومنذ سنوات مضت، ومن هنا ظهر في التسعينات مفهوم التنمية المستدامة ، وذلك عام 1992في مؤتمر ريودي جانيرو في البرازيل .

وتتناول التنمية المستدامة ثلاثة جوانب رئيسية مع ما تفرع عنها من مؤشرات فرعية، وهذه الجوانب هي الجانب الاقتصادي، والجانب الاجتماعي، والجانب الإنساني، والتي يجب أن تتفاعل وتتشابك مع بعضها من أجل الوصول إلى الهدف المنشود وهو تحقيق الرفاهية للإنسان في جميع متطلبات الحياة ما أمكن.

وقد تبلورت اتجاهات ورؤى كثيرة حاولت أن تضع تعريفًا شاملًا، وجامعا، وإطارًا محددًا، ومفهومًا واضحًا للتنمية المستدامة، و أصبح تعريف التنمية المستدامة مرنًا إلى أبعد الحدود، واجتهدت فئات من الباحثين ومن ذوي التخصصات المختلفة للدخول في هذا الميدان، ومحاولة تناول عملية التنمية المستدامة بما يخدم مجالات تخصصاتهم.

وقد عرفت التنمية المستدامة بأنها: "عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر "(السالم, 2008: 30)

ومن الملاحظ أن هذا التعريف يركز على بعدين مهمين هما الحاضر والمستقبل، حيث تكمن أهمية التنمية المستدامة حسب هذا التعريف في قدرتها على إيجاد التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة، دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة .

ومنهم من عرفه على أنه "نمط من التقدم والرقي يتم بموجبه تلبية حاجات الحاضر دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة أو يضعف قدرتها عن تلبية احتياجاتها الأساسية "(الغامدي, 2006: 6)

ويركز هذا التعريف على قضية مراعاة التوازن في تلبية احتياجات المجتمع من ناحية زمنية، بمعنى أن لا يكون التركيز على تلبية الحاجات في الوقت الحاضر وإهمال الأجيال القادمة.

كما عرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التنمية المستدامة بأنها :"عبارة عن تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية، والبيئية، والسياسية، والاقتصادية، والمؤسسية على أساس المساواة، و يتدعم مفهوم الاستدامة أكثر فأكثر حول موضوع تنمية الموارد البشرية، الذي يدعو إلى شمل عامل الرفاه الإنساني بأي قياس للنمو، لاسيما النمو الاقتصادي(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, 1998).

فقد حاول هذا التعريف التأكيد على التنمية الاقتصادية على أنها أساس للتنمية المستدامة، إضافة إلى الجوانب الأخرى للتنمية.

إن مثل هذه التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة تتمحور حول النقطتين الرئيسيتين التاليتين:

- إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة فهي تنمية مستدامة، تحافظ على الأراضي والمياه والموارد الوراثية الحيوانية والنباتية، لا تحدث تدهورًا في البيئة، وملائمة من الناحية التكنولوجية، وسليمة من الناحية الاقتصادية، ومقبولة من الناحية الاجتماعية.
- استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الإيكولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل.

من خلال ما سبق نجد أن المعنى الاقتصادي للتنمية المستدامة، هي أن نكون منصفين مع الأجيال القادمة، بمعنى أن يترك الجيل الحالي للأجيال القادمة رصيدًا من الموارد مماثلًا للرصيد الذي ورثه أو أفضل منه.

ويتضمن ذلك تحقيق عدة أهداف؛ أهمها(عماري, 2008: 5) :-

1) الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة(ماء ونفط وغاز) بمعنى آخر، حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة، حيث إنه لا توجد بدائل صناعية لكثير من الأصول البيئية.
2) مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات.
3) الاقتصار على استخدام حصيلة مستدامة للموارد المتجددة.

كما يلاحظ من خلال التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة أنها مستمدة من مبادئها الثلاثة، وهي: التقدم الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة.

عناصر التنمية المستدامة:

تستند التنمية المستدامة إلى أبعاد مختلفة، أهمها: البعد الاقتصادي، والبعد البيئي، والبعد الاجتماعي، ولا بد من توفر عناصر داخل كل بعد منها تحدد خصائصه، وتتمثل هذه العناصر في البعد الاقتصادي من خلال توفير عناصر الإنتاج الرئيسة، وفي مقدمتها الاستقرار، والتنظيم، والمعرفة، ورأس المال، والبعد البيئي الذي يعتمد على التنوع البيولوجي المتمثل بالبشر وبالنباتات والغابات والحيوانات والطيور والأسماك وغيرها مما خلق الله على ظهر الأرض وفي باطن البحار أو في أجواء الفضاء، وأخيرًا، البعد الاجتماعي المتمثل بالحكم الرشيد من خلال نمط السياسات والقواعد ومدى الشراكة بين القطاعات الرئيسية، وهي الحكومة، والقطاع الخاص، وقطاع المجتمع المدني، وهو ما سنسلط الضوء عليه في سياق هذا البحث.

أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، التي تصبو إليها، والقواعد التي تتحقق من جرائها، والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1) تحسين ظروف معيشة الفقراء، حيث أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت الاستراتيجيات التي تتم صياغتها وتنفيذها مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية، وهذا ما يتطلب تعزيز السياسات والإجراءات والحوافز التي تشجع على السلوك الراشد بيئيًا، والمتوافقة مع القيم الاجتماعية والمؤسساتية، والمشاركة الكاملة للمستفيدين من عملية التنمية وخاصة الفقراء منه(موسعي, 2020).
2) الإشباع العادل للحاجات الأساسية للإنسان انطلاقًا من حقه في البقاء، وهذا ما يتطلب

تضامنًا بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية وتعزيز التنمية البيئية.

3) الاستقلالية في اتخاذ القرارات، وتبني نموذج تنموي داخلي يلبي احتياجات الشعوب وتعريفها بحرية، واختيار نمط الحياة المناسب لها، والمتوافق مع السياق التاريخي والمؤسسي والإيكولوجي والثقافي لأفرادها، فالتنمية المطلوبة هي التنمية التي تنبع جذورها من خصوصيات المجتمع، والقائمة على العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية(مراد,2009: 108).

4) تعزيز الحكمة الإيكولوجية من خلال البحث عن تنمية متوافقة مع البيئة، ولذلك فإننا في حاجة إلى بوصلة أخلاقية تقودنا إلى القرن الواحد والعشرين، أساسها المبادئ المستديمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية؛ وذلك من أجل التمكين والمشاركة والحراك والتماسك الاجتماعي، والمحافظة على الهوية الثقافية والتطوير المؤسساتي، أي العمليات التي توحد فيها الجهود الشعبية مع السلطات الحكومية، تحسبًا للأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات، وتحقيق التكافؤ لهذه المجتمعات في إطار حماية الأمة، وتمكينًا لها من الإسهام الكامل في التقدم القومي(غنيم, وأبو زنط, 2008: 33). وحسب تقرير الأمم المتحدة حول تقدم الشعوب عام1998، يشير إلى أنه (سيأتي اليوم الذي يقاس فيه تقدم الشعوب ليس بالقوة العسكرية والاقتصادية، ولا فخامة العواصم وعمائرها الشامخة، ولكن بسلامة وصحة وتعليم رعاياها، وبالفرص المتاحة لهم للعمل والكسب العادل، وبقابليتهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وباحترام حقوقهم وحرياتهم السياسية، وباستعدادهم لرعاية العاجزين والضعفاء والأطفال القاصرين؛ وذلك لأننا نعيش في كوكب محدود الموارد، وعلينا أن نعرف كيف نعيش تحت السقف الإيكولوجي، الذي يضمن ديمومة الموارد و يحددها.

5) ضمان التخطيط التشاركي بشكل يسمح بإعادة توزيع السلطات والأدوار بين الدولة والسوق والمجتمع المدني، والتركيز على كيفية إدارة المخاطر والحفاظ على الأصول البيئية والاجتماعية(غنيم وأبو زنط، 2007: 33).

6) حماية البيئة الطبيعية من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات البشر والبيئة، والتعامل مع النظم الطبيعية باعتبارها أساسًا لحياة الإنسان، ومن ثمة فهي تهدف إلى تحسين رأس المال الطبيعي وترقية الموارد الطبيعية وحماية الأنظمة الإيكولوجية للبشر واستغلالها بشكل عقلاني(برنامج الأمم المتحدة 1999).

7) تعزيز الوعي البيئي من خلال تنمية الشعور بالمسؤولية البيئية والمشاركة في إعداد وتنفيذ وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة، حيث تتطلب تغييرًا في سلوكيات المواطنين والشركات والحكومات والمؤسسات الدولية في مواجهة المخاطر التي تواجه الإنسان، كغياب العدالة الاجتماعية والمخاطر البيئية والصحية والتغير المناخي.

من الأهداف السابقة يتبين لنا بأن الاستدامة ليست فقط مسألة بيئية، بل أنها تتعامل مع التغيرات والمشاكل في مجالاتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية(موسعي, 2020).

8) ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيات المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استعمال التكنولوجيات الحديثة في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر أو

على الأقل تكون هذه المخاطر تحت السيطرة بإيجاد حلول مناسبة لها(مراد, 2007 :108).

9) تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية، وذلك باستعمال الموارد الطبيعية وتوظيفها بصورة عقلانية دون استنزافها أو تدميرها، لأن السبب الرئيسي للاستنفاد المستمر للموارد الطبيعية هو أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة خاصة في الدول المتقدمة صناعيًا، مما أدى إلى عدم استطاعة كوكب الأرض على تحمل أنماط الاستهلاك السائدة في الدول الصناعية على نطاق عالمي(برنامج الأمم المتحدة 1999).

من الأهداف السابقة يتبن لنا أن التنمية المستدامة لا يمكن حصرها في الحدود الطبيعية للبعد البيئي، بل هو مفهوم واسع يستوجب أبعادًا سياسية واجتماعية، إلى جانب البعد الاقتصادي، فهي تنمية تفاعلية حركية، تأخذ على عاتقها تحقيق المواءمة والموازنة بين الأركان الثلاثة: البشر والموارد البيئية والتنمية الاقتصادية، والتنمية المستدامة هي تنمية ذات قدرة على الاستمرار والاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية، والتي تتخذ من التوازن البيئي محورًا أساسيًا لها، يهدف إلى رفع المستوى المعيشي من جميع جوانبه، مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها.

المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة:

ويمكن إجمال المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لإرسائها وتأمين فعاليتها كما يلي(السالم, 2008: 33):

1) الإنصاف: أي حصول كل إنسان على حصة عادلة ومتوازنة من ثروات المجتمع.
2) التمكين: بمعنى إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الكاملة الفعالة في صنع القرارات والآليات أو التأثير عليها، وذلك من أجل زيادة حس الانتماء لدى هؤلاء الأفراد بالشكل الذي يمكنهم من مشاركة فاعلة في عملية التنمية.
3) حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والمحاسبة والحوار والرقابة والمسؤولية، من أجل تجنب الفساد والمحسوبيات وجميع العوامل الأخرى التي من شانها أن تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة.
4) التضامن: بين الأجيال وبين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى للتنمية المستدامة، وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة، و عدم تراكم مديونية على كاهل الأجيال اللاحقة، وكذلك تأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية.

من الملاحظ أن المبادئ الأساسية التي تستند عليها التنمية المستدامة قائمة في الأساس على ضرورة التضامن والتشارك بين كافة فئات المجتمع لتحقيق أهدافها المرجوة وهو ما يعرف بالمشاركة المجتمعية.

المحور الثاني– المشاركة المجتمعية

تعد المشاركة المجتمعية أحد المبادئ الأساسية في الخدمة الاجتماعية كما أنها تمثل إطارًا عامًا للعمل يلتزم به الممارس، وتقوم المشاركة على فلسفة الخدمة الاجتماعية وإيمانها بأن قدرات الأفراد تسمح لهم بأن يتولوا أمورهم بأنفسهم مهما كانت المشكلات.

وتأخذ المشاركة المجتمعية في عملية التنمية على المستوى المحلي، في المجتمعات المعاصرة أشكالًا وآليات متباينة، تختلف بحسب طبيعة النظامين السياسي والاجتماعي السائدين في كل مجتمع وبحسب التقسيم الإداري المتبع في كل دولة، حيث تتجسد هذه المشاركة على أرض الواقع

عن طريق المجالس المحلية المنتخبة بشتى مستوياتها ومختلف مؤسسات المجتمع المدني، كالجمعيات والأحزاب السياسية ولجان الأحياء وغيرها من التنظيمات الرسمية وغير الرسمية، التي تشارك بطريقة مباشرة وغير مباشرة في مختلف الأعمال والمبادرات التنموية(خشمون,2010: 171).

ويتم تهيئة المجتمع المدني للتفاعل السياسي والاجتماعي، وأيضًا تهيئة المناخ الملائم للمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتقديم النصائح والاستشارات للأطراف الأخرى. في حين يعمل القطاع الخاص إلى جانب القطاع الحكومي على تحريك العملية التنموية وخلق فرص عمل جديدة ورفع مستوى الدخل لأفراد المجتمع(شوقي, 2018).

وتتضمن الشراكة المجتمعية عدة أبعاد منها البعد الاقتصادي، القانوني، الإنساني، الأخلاقي، والبيئي، وتركز بصفة أساسية على البعد الاجتماعي، مكافحة الفساد، التنمية البشرية، التشغيل والمحافظة على البيئة.

مفهوم المشاركة المجتمعية:

يقوم مفهوم الشراكة المجتمعية على قواعد الفهم المشترك بين كافة المؤسسات بما يؤدي إلى إحداث تأثير إيجابي يعمل على تحقيق النتائج المرجوة، وقد برز مفهوم الشراكة المجتمعية كأحد المؤشرات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يعتمد هذا المفهوم على التفاعل بين ثلاثة مكونات أساسية هي: الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث تقوم الدولة ممثلة بالحكومة بتهيئة البيئة السياسية والقانونية التي تساعد على عمل كافة الأطراف الأخرى بما يضمن تحقيق الشراكة .

يمكن صياغة مفهوم المشاركة المجتمعية من منطلق إن انتمائية الأفراد للمجتمع المحلي تتضمن قيام تفاعل فيما بينهم ومعايشة ظروف المجتمع ومشكلاته، وأن إشباع الاحتياجات يتطلب تعاون الأفراد فيما بينهم بطريقة طوعية(شوقي, 2018).

في إطار ما سبق يمكن تعريف المشاركة المجتمعية بأنها تفاعل من أفراد المجتمع ومعايشة الظروف المحيطة بحكم الانتماء وإشباع الاحتياجات عن طريق التعاون بأساليب طوعية، الأمر الذي ينتج عنه:

- تقديم المساعدة للغير دون أن يطلب من الفرد ذلك.
- الانضمام إلى منظمات المجتمع بطريقة اختيارية.
- الإيجابية في التعبير عن مشكلات المجتمع.
- التضحية بالوقت والجهد أو المال في سبيل حل مشكلات المجتمع.
- إبداء الرأي لبعض الحلول الواقعة التي تتماشى مع إمكانيات المجتمع المحلي لحل مشكلاته.

ويتقاسم الشركاء من أطراف المجتمع وتنظيماته الأدوار والمسئوليات والمصالح المتبادلة وصولًا لتحقيق الأهداف المرجوة، كما أن الشراكة المجتمعية تعمل على توثيق الروابط وتضافر الجهود والتنسيق بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية في مجتمع الأمة في جو من التفاهم والتعاون وتبادل الخبرات والأفكار، وتقاسم المعارف وتعزيز الثقة، وقد تصل إلى اندماج أنشطة ما وتكاملها من أجل إيجاد علاقات تعاونية فعالة تحقق الشراكة الكاملة(الحمادي , 2013 : 4).

ويمكن النظر للمشاركة المجتمعية على أنها قيام الأفراد بدورهم دون أن يكونوا موظفين أو معنيين بالتأثير في الخدمات الحكومية وفي التعاون

لسد الحاجات المحلية علمًا بأنها تأخذ أشكالًا ومستويات مختلفة.

مفهوم المشاركة المجتمعية في اليمن:

احتلت المشاركة المجتمعية مكانة خاصة في الدستور اليمني الذي أكد على أهمية مساهمة المجتمع في توفير التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية المادة (32)، كذلك أبرز الدستور المسؤولية المشتركة للدولة والمجتمع في حماية وصيانة الآثار والمحافظة على البيئة من خلال المادتين(34 و 35)، وقد جاء قانون السلطة المحلية منسجمًا مع الدستور في التأكيد على قيام نظام السلطة المحلية على أساس توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وإدارة الشأن المحلي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال المجالس المحلية المنتخبة (المادة 4)، وللمجلس المحلي أن يشكل لجانًا خاصة من بين جمهور المنتفعين لإدارة وتسيير وصيانة المشروعات الخدمية للوحدة الإدارية المادة(168) ، ولتجسيد ذلك على أرض الواقع فقد نص القانون على جواز تخصيص 20 % من الموارد المحلية (باستثناء الدعم المركزي) لأغراض المساهمة في تمويل المشاريع التنموية والخدمية القائمة على أساس المبادرات الذاتية والتعاونية. كما أوجب القانون على عضو المجلس المحلي التواصل مع ناخبيه لمعرفة متطلباتهم وتبنيها في خطط السلطة المحلية من جهة، وتوضيح قرارات وتوجهات السلطة المحلية للمجتمع من جهة ثانية.

وقد أفردت اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية بابًا كاملًا (الباب التاسع) تناول المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، تكون هذا الباب من فصلين: الأول يعنى بالمبادرات الذاتية والتعاونية، والثاني يعنى بإدارة وتسيير المشاريع الخدمية من قبل المجتمع(مشروع الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي, 2015).

المحور الثالث– أهمية الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة:

تلعب المشاركة المجتمعية دورًا حقيقيًا في عملية التغيير والتنمية في مجالات الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والتكنولوجية، لما تخلقه من روح المبادرة والمشاركة على مستوى الفرد و الجماعة وعلى مستوى المؤسسات.

وفي عصر لم يعد تحقيق التنمية مسؤولية الدولة فقط، ما جعل شراكة كافة القطاعات المجتمعية الخاصة منها والعامة أولوية وضرورة لتحقيق تنمية مستدامة، فقد أصبحت العديد من منظمات الأعمال من القطاع الخاص تمارس مسؤوليتها المجتمعية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة، فبالإضافة إلى تعظيم الربح حرصت على تحسين نوعية الحياة للتمتع المحلي الكلي، وذلك لاعتبارها أي نجاح يمكن أن تحققه أي منظمة من هذا النوع لا يمكن أن يقاس بما تحققه من أهداف اقتصادية فقط؛ و إنما بما تحققه على المستوى الاجتماعي من تحسين صورتها العامة في أذهان أفراد المجتمع من عاملين وزبائن ومستهلكين، ومن خلال ما تحققه على المستوى البيئي أيضًا في المحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث(قهواجي وبن حسان، 2016).

وتؤدي المشاركة المجتمعية في العملية التنموية دورًا مهمًا يتمثل في المساعدة في تحديد الصعوبات والمشكلات التي تواجه حياة السكان مما يسهل في رسم السياسات لمعالجة المشكلات والصعوبات، وزيادة أوجه التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالعملية التخطيطية التنموية.

أما على مستوى القطاع العام فقد لعبت منظمات المجتمع المدني دورًا حقيقيًا وأحدثت أثرًا إيجابيًا في مجال حقوق الإنسان، والمرأة، والتنمية، والعدالة، وإغاثة المرضى والمعاقين، وتطوير أنظمة التعليم، وخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل وتدريبهم وتأهيلهم، إلا أن دورها منفردة بدا صغيرًا، ولذلك حاولت بعض دول العالم سن قوانين تضمن وجود

منظمات غير حكومية قوية نشطة وفعالة، في حين كان هناك العديد من المعيقات التي حدت من دور هذه المنظمات في التنمية، حيث كانت صعوبة الحصول على التمويل من أبرز المشاكل التي تعيق تحقيق طموحات القائمين على هذه المنظمات والتي غالبًا ما تكون أكبر من إمكانياتها المتاحة.

ومع الانتشار الكبير لهذه المؤسسات محليًا وإقليميًا وعالميًا، فقد تبوأت مكانًا رائدًا في تحقيق أهداف تنموية، تعترضها أحيانًا، و تعيقها الإمدادات والمعونات الضعيفة التي تتلقاها من شركائها مما يجعل دورها لا يتصف بالفاعلية من حيث الممارسة بعدم وفاء منظمات المجتمع المدني بإمكاناتها المحدودة في العالم العربي لأخذ دورها وممارسة تأثيرها في المجتمع(معاري, 2018: 1).

إن تبني فكرة ثقافة الشراكة المجتمعية تهدف إلى تحقيق التكامل من أجل النهوض بالمجتمع بأسره، ولا تهدف إلى تحقيق أغراض ومطامع شخصية؛ بل يجب أن تمتد لتكون الشركات بمثابة شريك رئيسي وفاعِل في المجتمع، وتصبح مخرجاتها واقعًا ملموسًا يترجم عبر برامج وأنشطة مؤثرة تحقق جميع مطالب المجتمع وتشبع من طموحاته ورغباته، إذ يجب الاهتمام بعمل الدراسات والأبحاث اللازمة حتى يتسنى لنا تحديد احتياجات المجتمع والعمل على تلبيتها، وهذا يتطلب بدوره إقامة العديد من المشروعات الجديدة التي من شأنها سد احتياجات المجتمع والنهوض به وتحقيق الهدف المنشود من الشراكة المجتمعية، ويجب أن يلعب الإعلام دورًا إيجابيًا في التكامل والتناغم بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، ودمج جميع فئات المجتمع من أجل إحداث شراكة مجتمعية حقيقية من خلال وضع استراتيجية عمل وطنية تقوم على التكامل بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، لدعم جهود الرعاية والتنمية الاجتماعية بما يحقق تنسيق وتكامل الأدوار والخطط، من خلال إشراك جميع فئات المجتمع (شوقي , 2018).

ومن الضروري أن تكون العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص علاقة شراكة تكاملية تبادلية ذات طابع تنموي وتتميز بطبيعة متغيرة، بحيث يسد كل منهما أية فجوات قد تحدث نتيجة لظروف خارجة أو طارئة تجعل أحد الأطراف يعجز عن أداء دوره تجاه أيٍ من الالتزامات، كما تنطوي هذه العلاقة على مجالات متنوعة منها التنظيمية والتشريعية والمؤسسية والإدارية والإجرائية والتنفيذية والرقابية والاتصالية والتمويلية والائتمانية والاستثمارية للموارد الاقتصادية بأنواعها المختلفة(موسعي ,2020).

الدولة والشراكة المجتمعية :-

ومن أجل نجاح الشراكة المجتمعية بين القطاعات الثلاثة يجب على الدولة أن تكون المظلة الحاضنة لنجاح هذه الشراكة، ونرى أنه يمكن أن يتم ذلك من خلال تبني النقاط الآتية :-

- بذل المزيد من الجهد من أجل خلق المزيد من فرص العمل، وتحسين ظروف العمل والاهتمام بالتعليم والتدريب الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج ورفع جودته.
- تحفيز القطاع الخاص من خلال تذليل العقبات أمام المستثمرين، وتوفير بيئة استثمارية مشجعة، وضوح وشفافية الأنظمة القانونية، وتحسين البنية التحتية، وتقديم المعلومات والنصائح والدراسات والدعم الفني لهم، من خلال مراكز البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا.
- التنسيق والتكامل في الأدوار بين أطراف الشراكة، مع مراعاة استقلالية وخصوصية كل طرف في إدارة نشاطه حتى يتسنى مواجهة تحديات المنافسة المحلية والعالمية.

- الإسهام في التخفيف من ظواهر الفقر والبطالة، من خلال تمويل المشروعات التنموية الصغيرة المدرة للدخل، لضمان استمرار الرعاية والخدمات الاجتماعية لهم والنهوض بمستواهم المعيشي.
- تشجيع إنشاء الصناديق الخاصة لتمويل المشروعات المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية لخدمة المجتمع.
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال الإفصاح والإعلان بشفافية عن سياسات الحكومة المختلفة، وتوفير المعلومات وإتاحتها، وتحسين نظم الحوكمة في الهيئات والإدارات الحكومية المختلفة.

خصوصية المشاركة المجتمعية في اليمن:-

تنبثق خصوصية المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية في بلادنا من الأهمية التي تشكلها المجتمعات المحلية في إطار التنمية الشاملة، إذ أنها تستوعب معظم المواطنين، ومعظم الفقراء (الذين تشكل النساء نسبة كبيرة منهم). كما تعزى الأهمية التي تمثلها التنمية المحلية في إطار التنمية الشاملة إلى التفاوت الكبير في المؤشرات الاجتماعية بين التجمعات الحضرية والريفية، وعلى الصعيد المحلي، تم تبني العديد من التجارب الدولية الخاصة بمنهجيات وآليات المشاركة المجتمعية والتي بدأت باستخدام آلية التقييم الريفي السريع (Rural Rapid Appraisal) (RRA)، وفي منتصف التسعينات تطورت هذه الآلية تحت مسمى (التقييم السريع بالمشاركة (RRA) من قبل هيئات ومشاريع الزراعة الممولة دوليًا، مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، مشروع دعم الإدارة في القطاع الزراعي(2000-1994 م)، الممول من قبل البنك الدولي، وكذلك مكون الإرشاد والتدريب التابع لقطاع الإرشاد في الهيئة العامة للبحوث الزراعية، والممول من قبل الحكومة الهولندية (2001-1993م)، ومشروع المساقط المائية الممول من قبل منظمة الأغذية والزراعة، والوحدة التنفيذية لمشاريع المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية.

وخلال عام 2006 م، بلور الصندوق الاجتماعي أفكارًا ابتكارية أخذت منهجية أداة التعلم والعمل بالمشاركة Participatory Learning and Action (PLA) إلى آفاق جديدة تم من خلالها تطوير نموذج، يجعل مهمة تكامل جميع أطراف هيكلية المنظومة المحلية ممكنًا، ومن ذلك تفعيل وتمكين المجتمعات المحلية، وتقوية قدرات السلطات المحلية على مستوى المديريات في آليات التخطيط التنموي بمشاركة المجتمع من خلال برنامج رائد تحت مسمى(برنامج التمكين من أجل التنمية المحلية المستدامة).

تمكن الصندوق الاجتماعي للتنمية من تحقيق قيمة مضافة نوعية على صعيد تفعيل المشاركة المجتمعية، وذلك من خلال تبنيه لمنهجية المشاركة المجتمعية في التدخلات التي يقوم بها، ولقد تجسدت أيضًا من خلال تنمية الشعور بتملك المشاريع التنموية من قبل المستفيدين، الذين أصبحوا مساهمين بصورة مباشرة، الأمر الذي يساعد على استدامة تلك المشاريع، وللتدليل على الأهمية التي تحتلها المشاركة الشعبية نذكر أن عدد لجان المستفيدين قد بلغت حتى الآن حوالي 2074 لجنة بعدد المشاريع الإنشائية في مجالات التعليم والمياه والبيئة والطرق الريفية والصحة والموروث الثقافي، يذكر أن هذه اللجان التي تقوم بتمثيل المجتمع المحلي يتم تشكيلها من المجتمع المستفيد، وذلك بعد أن يتم تحديد أولويات الاحتياج باستخدام آليات المشاركة المجتمعية، ولزيادة كفاءة تلك اللجان يقوم الصندوق بتدريبها للقيام بإدارة وحشد المساهمات العينية المتوفرة لدى المجتمع،

وكذلك للقيام بالرقابة والمتابعة لتنفيذ المشاريع في جميع مراحلها.

وفي مستوى أعلى من المشاركة المجتمعية، يقوم الصندوق بتنفيذ نماذج ميدانية معمقة بالشراكة مع السلطة المحلية بهدف تطوير آليات تسعى إلى تمكين السلطات المحلية من القيام بدورها التنموي المناط بها في القانون، وكذا لتمكين المجتمعات المحلية وتنظيمها وإعطائها الدور الأساسي في اكتشاف مواردها وتحديد أولويات احتياجاتها ومن ثم ربطها مع السلطات المحلية(مشروع الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي, 2015: 113).

وفيما يتعلق بالتكوينات والأطر المجتمعية المستخدمة من قبل الجهات والمشاريع التنموية، فهناك العديد من التجارب والآليات التي تم تبنيها، منها ما ينتهي بمجرد انتهاء تنفيذ المشروع أو التدخل، ومنها ما يستمر ويساعد على استدامة التدخل. فمثلا، نجد أن المشاريع في قطاع التعليم والصحة تحاول بصورة عامة أن تستخدم الأطر المجتمعية الموجودة، أو تلك التي حددها القانون، مثل: مجالس الآباء، ومجالس الأمهات، ولجان المرافق الصحية. وهناك بعض الجهات، مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية – تترك القرار بيد المجتمعات المحلية لانتخاب لجان ومجموعات مجتمعية وبشكل شفاف وديمقراطي. في المقابل، هناك جهات أخرى –كالوحدة التنفيذية لمشاريع المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية– تشترط تشكيل جمعيات تنموية رسمية مسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية بسبب أن مشاريع المياه المكننة هي من المشاريع الإيرادية والتي تتطلب فتح حسابات بنكية.

وعلى الرغم من ذلك لايزال مستوى المشاركة المجتمعية في اليمن دون المستوى المطلوب وفق المؤشرات العالمية لاسيما في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تمر بها اليمن، لذا يتطلب الأمر المزيد من تظافر الجهود والطاقات لكافة مكونات المجتمع بما يحقق استدامة التنمية.

وخلاصة القول؛ إن استراتيجية التنمية المستدامة في الدول العربية –واليمن خاصة– يجب أن ترتكز على الالتزام ببناء مجتمع عادل ومتكامل يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بمساندة شرائح المجتمع المهمشة وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية، وتحقيق العدالة الاجتماعية في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ومن هنا يمكننا القول بأن الشراكة المجتمعية هي قاطرة التنمية من أجل العبور لمجتمع جديد تتكامل فيه أدوار جميع عناصره، بما يحقق رغبات وطموحات جميع فئاته لتحقيق الرفاهية المنشودة.

الاستنتاجات والتوصيات :-

تأسيسًا على ما سبق ذكره يمكن القول الشراكة المجتمعية آلية هامة يمكن الأخذ بها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيق الرفاهية الإنسانية.

وعليه نستخلص مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات من هذا البحث على النحو الآتي :

أولًا– الاستنتاجات :

تتمثل أهم الاستنتاجات التي خلص إليها هذا البحث في الآتي :

1) أن المحافظة على حقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل هي غاية التنمية المستدامة التي باتت توجه عالمي للدول كافة، المتقدمة منها والنامية على حد سواء.
2) أن الشراكة المجتمعية تعتبر قاطرة التنمية من أجل العبور لمجتمع جديد تتكامل فيه أدوار جميع عناصره، بما يحقق رغبات وطموحات جميع فئاته لتحقيق الرفاهية المنشودة التي تعتبر غاية التنمية المستدامة.

3) يعتبر الإعلام من أهم الأدوات التي تلعب دورًا إيجابيًا في التكامل والتناغم بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، ودمج جميع فئات المجتمع من أجل إحداث شراكة مجتمعية حقيقية، والذي بدوره يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
4) الانعكاسات السلبية للحرب التي تشهدها اليمن منذ عام 2015م أثرت بشكل كبير جدًا على مسار مشاركة أفراد المجتمع والقطاعات المختلفة في عملية التنمية، ناهيك على أنها أطاحت ودمرت كل ما تحقق من تحسن في مؤشرات التنمية في اليمن.

ثانيًا– **التوصيات :**

ومما تقدم يمكن الخروج ببعض التوصيات التي ارتأينا أنها يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتفعيل الشراكة المجتمعية، وذلك على النحو التالي:

1) وضع استراتيجية عمل وطنية تقوم على التكامل بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، لدعم جهود الرعاية والتنمية الاجتماعية بما يحقق تنسيق وتكامل الأدوار والخطط، من خلال إشراك جميع فئات المجتمع.
2) يجب على الدولة أن تكون المظلة الحاضنة لنجاح الشراكة بين جميع مكونات المجتمع المحلي، وذلك من خلال تبني السياسات والخطوات الفاعلة التي تعمل على تحقيق الشراكة المجتمعية الفاعلة لتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة.
3) تفعيل دور الجامعات كونها منبرًا تثقيفيًا وتوعويًا لنشر ثقافة المشاركة المجتمعية وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال إقامة المؤتمرات العلمية المتخصصة والندوات وورش العمل التي تخدم تحقيق هذه الرؤية.
4) ضرورة مراعاة الجامعات المحلية احتياجات المجتمع المحلي من التخصصات المختلفة التي تساهم في عملية التنمية وتحقيق التنمية المستدامة.
5) ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي، واعتماد التكنولوجيا الحديثة بما يضمن تحسين القدرات، ورفع مستوى المعيشة، وتخفيف الفقر من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المصادر والمراجع

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام1999 . تقرير التنمية البشرية .www.arab14ص. ,hdr.or.vu/20/1/2016
(2) الحمادي. محمد محمود (2013). تطوير منظومة المشاركة المجتمعية في اليمن. رسالة ماجستير غير منشورة. مركز تطوير الإدارة العامة – جامعة صنعاء.
(3) خشمون. محمد(2010). المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية. مجلة الباحث الاجتماعي. العدد 10.
(4) السالم. غالب محمود (2008). واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.
(5) شوقي. إسلام جمال الدين (2018). المشاركة المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية. مجلة آفاق البيئة والتنمية. مركز العمل التنموي. العدد109.
(6) عماري. عمار (2008). إشكالية التنمية المستدامة للمجتمعات وأبعادها. المؤتمر

العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. الجزائر.

(7) العيسوي. إبراهيم (2003). التنمية في عالم متغير "دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها". منتدى العالم الثالث. دار الشروق. لبنان.

(8) الغامدي. عبدالعزيز صقر (2006). تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي. ورقة عمل مقدمة للملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم.

(9) غنيم. عثمان محمد و أبو زنط. ماجدة (2007). التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. الطبعة الأولى. دار صفاء للنشر. عمان. الأردن.

(10) قهواجي. أمينة و بن حكيم. حسان(2016). الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال والتنمية المستدامة. المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة الواقع والرهانات. جامعة محمد بوقرة بومرداس. الجزائر. (14 – 15) نوفمبر.

(11) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(1998) . مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الأسكوا. الأمم المتحدة. نيويورك.

(12) مشروع الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي (2015). وزارة الإدارة المحلية. صنعاء. اليمن.

(13) مراد. ناصر(2009). التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. مجلة بحوث اقتصادية عربية. مركز دراسات الوحدة العربية. العدد 46. بيروت. لبنان.

(14) معاري. ضحى فايز(2018). الشراكة المجتمعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني. ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإنسانية "التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة". جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.

(15) موسعي. ميلود(2020). التنمية المستدامة. مجلة تصدر عن مركز العمل التنموي. العدد 122.